

Distr.: General
24 June 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 100 (د) من جدول الأعمال*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية
الثانية عشرة: مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع
السلح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تقرير الأمين العام

موجز

قدّم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2021 إلى حزيران/يونيه 2022، وفقاً لقرار الجمعية العامة 58/76.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع المركز بأكثر من 88 من الأنشطة التقنية والقانونية والأنشطة المتعلقة بالسياسات بهدف دعم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناء على طلبها، في تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. وفي إطار تلك الجهود، قدم المركز التدريب والمساعدة التقنيين لنحو 3 900 من المسؤولين الوطنيين (منهم أكثر من 1 700 امرأة) في الدول الأعضاء. وواصل المركز تعزيز شراكاته من أجل نزع السلح، مع التركيز على إشراك الشباب، وتمكين المرأة، والتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين والدوليين.

ويعرب الأمين العام عن امتنانه للدول الأعضاء، ولا سيما البلد المضيف، ببيرو، والجهات الشريكة الأخرى التي دعمت عمل المركز وبرامجه ب تبرعات مالية وعينية، ويدعو القادرة منها إلى تقديم تبرعات إلى المركز ليواصل ويزيد تطوير ما يضطلع به من أنشطة تلبية للطلبات المستمرة الواردة من الدول الأعضاء في المنطقة للحصول على المساعدة والتعاون.



أولاً - مقدمة

- 1 - كررت الجمعية العامة، في قرارها 58/76، تأكيد دعمها القوي للدور الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تعزيز السلام ونزع السلاح والتنمية في دوله الأعضاء، وسلّمت بأن للمركز دوراً مهماً في تعزيز وتطوير المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، وشجعت المركز على أن يواصل تطوير الأنشطة في جميع بلدان المنطقة دعماً للسلام ونزع السلاح والتنمية، وأن يقدم، بناءً على الطلب ووفقاً لولايته، الدعم إلى الدول الأعضاء.
- 2 - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار. ويبرز هذا التقرير، المقدم عملاً بذلك الطلب، الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المركز الإقليمي في الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2021 إلى حزيران/يونيه 2022. ويرد في مرفق هذا التقرير بيان مالي عن حالة الصندوق الاستثماري للمركز في عام 2021.

ثانياً - المهمة والولاية

- 3 - أنشئ المركز، الذي يوجد مقره في ليما، ببيرو، في عام 1987 عملاً بقرار الجمعية العامة 60/41 ياء. وهو مكلف بأن يقدم، عند الطلب، الدعم الفني للمبادرات وغيرها من الأنشطة التي تقوم بها الدول الأعضاء في المنطقة لتنفيذ التدابير المتعلقة بالسلام ونزع السلاح ولتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً - مجالات النشاط الرئيسية

- 4 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع المركز بأكثر من 88 من أنشطة المساعدة في المجالات التقنية والقانونية والسياساتية وأنشطة بناء القدرات، ووصل إلى نحو 900 3 من المسؤولين والشركاء في المنطقة (منهم أكثر من 700 امرأة) دعماً لجهودها الرامية إلى تنفيذ صكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وتعرض الفقرات التالية لمحة عامة عن المجالات الرئيسية لنشاط المركز. ويرد مزيد من التفاصيل في الفروع اللاحقة.
- 5 - فكما كان الحال في فترات الإبلاغ السابقة وتمشيا مع طلبات المساعدة الواردة من الدول، ركز معظم الدعم المقدم من المركز على تعزيز تنفيذ الدول للصكوك الدولية للأسلحة التقليدية، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها (الصك الدولي للتعقب)، ومعاهدة تجارة الأسلحة.
- 6 - وعقب اعتماد خريطة الطريق للأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي في عام 2020، شجع المركز على وضع واعتماد خطط عمل وطنية ستكون بمثابة أدوات للتنفيذ، فضلاً عن تحديد إطار للرصد والتقييم للتمكين من تتبع التقدم المحرز. وتستند خريطة الطريق وجميع المبادرات المنفذة في إطارها إلى تطلعات منطقة البحر الكاريبي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، وتمثل بشكل تام للالتزامات الواردة في الصكوك الدولية.

7 - وواصل المركز العمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين في جميع أنحاء المنطقة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتعزيز قدرات الاعتراض، وذلك بتقديم دورات تدريبية متخصصة، وإنشاء وحدات التحقيق المعنية بالأسلحة النارية، المسؤولة عن تعقب الأسلحة المستخدمة في الأنشطة الإجرامية وإدارة الأدلة المتعلقة بها. وعلاوة على ذلك، عمل المركز على بناء قدرات خبراء الاستدلال العلمي الجنائي والموظفين العلميين والخبراء في فحص الأسلحة النارية وأفراد الشرطة وموظفي مخازن الأسلحة على استرجاع الأرقام التسلسلية التي تحملها الأسلحة النارية غير المشروعة، وهو شرط مسبق لأنشطة التعقب والتحقيقات الجنائية الناجحة.

8 - وشارك المركز أيضا مع السلطات الوطنية المسؤولة عن وضع قوانين وسياسات جديدة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لكفالة اتساق الأطر القانونية الوطنية مع الالتزامات الدولية. وواصل المركز كذلك عمله مع الدول من أجل إدماج تدابير تحديد الأسلحة في السياسات العامة والممارسات التي تسعى إلى الحد من خطر العنف المسلح ضد المرأة ومنع الأسلحة من دخول المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت دورات تدريبية متخصصة بشأن إدماج المنظورات الجنسانية في التحقيقات المتعلقة بالأسلحة النارية في عدة دول، إذ انطلقت دورات تدريبية جديدة لفائدة القضاة والمدعين العامين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

9 - وفي إطار الجهود الإضافية الرامية إلى الحد من مخاطر تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والذخيرة إلى الأسواق غير المشروعة، عمل المركز على تعزيز الأساليب المناسبة لتنظيم ومراقبة الأسلحة ومخزونات ذخيرتها، بما يشمل الإدارة المأمونة والسليمة للأدلة المتعلقة بالأسلحة النارية الموجودة في المستودعات القضائية.

10 - وفي جميع أعماله ومن خلال مبادرات مكرسة، واصل المركز أنشطة الدعوة إلى إشراك المرأة والشباب في نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة وفقا لقرار الجمعية العامة 69/65 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وقرارها 64/74 بشأن الشباب ونزع السلاح وعدم الانتشار. ويشكل تمكين المرأة والشباب عنصرا أساسيا في تعزيز الاستجابات الفعالة في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

11 - وختاماً، قدم المركز المساعدة أيضا للدول في تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية)، وقدم المساعدة القانونية للسلطات الوطنية تحقيقاً لتلك الغاية.

ألف - نزع السلاح الذي ينفذ الأرواح: دعم تنفيذ الصكوك المتصلة بالأسلحة النارية

1 - تعزيز تنفيذ خريطة الطريق للأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي

12 - استمر المركز في تقديم الدعم في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والجمهورية الدومينيكية من أجل منع ومكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في المنطقة من خلال تنفيذ خريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030 (خريطة الطريق للأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي). وتوفر خريطة الطريق توجيهات عملية للدول الكاريبية المشاركة البالغ عددها 16 دولة بشأن تنفيذ الأحكام الرئيسية للصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة

من أجل جعل المنطقة الكاريبية أكثر أماناً. ويشترك المركز ووكالة التنفيذ المعنية بالجريمة والأمن، التابعة للجماعة الكاريبية، في الوصاية على خريطة الطريق، وهما الجهتان الرئيسيتان القائمتان على تنفيذها.

13 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ المركز 54 نشاطاً في المنطقة دعماً لتنفيذ خارطة الطريق. وشارك نحو 600 مسؤول (منهم 220 امرأة) في مختلف الأنشطة واستفادوا منها، وشمل ذلك وضع خطط العمل الوطنية ومبادرات الرصد والتقييم، وتلقوا مساعدة مباشرة دعماً لتحقيق الأهداف الأربعة المحددة في خارطة الطريق. وكما إن تلك الأنشطة كانت دعماً للتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة، التي ترمي إلى الحد بشكل كبير من التدفقات غير المشروعة للأسلحة بحلول عام 2030.

خطط العمل الوطنية

14 - نفذ المركز 18 نشاطاً دعماً لصياغة خطط عمل وطنية في إطار خارطة الطريق. وفي هذا الصدد، استضاف المركز اجتماعي المائدة المستديرة المواضيعيين الإقليميين الثاني والثالث المشتركين بين المؤسسات في تموز/يوليه 2021، اللذين جمعاً كل دول المنطقة لمناقشة الأهداف 2 و 3 و 4 من خارطة الطريق للأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي. وخلال الاجتماعين، تم التشديد على أهمية بناء قدرات موظفي إنفاذ القانون وموظفي الجمارك المسؤولين عن مراقبة الحدود والموانئ؛ وتبادل المعلومات وتعزيز التعاون على جميع المستويات وبين جميع من يعينهم الأمر من أصحاب المصلحة والسلطات؛ وضرورة توفير الموارد اللازمة لتعقب الأسلحة النارية؛ وأهمية مواءمة الممارسات مع المعايير الدولية.

15 - واستكملت اجتماعات المائدة المستديرة الإقليمية بحلقات دراسية وحلقات عمل وطنية في بليز، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسورينام، وهايتي، ركزت على تحديد الأولويات الوطنية في إطار خارطة الطريق. واعتباراً من حزيران/يونيه 2022، انتهت عشر دول من صياغة خطط عملها الوطنية⁽¹⁾، واعتمدت ست دول خططها⁽²⁾، وبدأت ثلاث دول عمليات الصياغة⁽³⁾.

16 - وقد أدمج الدعم الذي يقدمه المركز إلى هايتي في عمليات خارطة الطريق، بعد أن اعتمدت هايتي خارطة الطريق في شباط/فبراير 2022. واعتمد المركز على المساعدة القانونية الواسعة النطاق التي قدمها إلى هايتي في السنوات السابقة، والتي تكللت بالانتهاء من صياغة مشروع مرسوم وإنشاء فرقة عمل قانونية متعددة القطاعات، وذلك في كانون الثاني/يناير 2022. وواصل المركز تقديم الدعم إلى هايتي بالمساعدة القانونية ووسع نطاق تلك المساعدة لتشمل حلقة دراسية شبكية وطنية عبر الإنترنت بشأن منع العنف المسلح ضد المرأة (كانون الأول/ديسمبر 2021) وسلسلة من أنشطة الدعم في صياغة خطة العمل الوطنية (شباط/فبراير إلى تموز/يوليه 2022). وسيواصل المركز تقديم المساعدة إلى هايتي بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وغيره من الشركاء المعنيين بخريطة الطريق. وفي حزيران/يونيه 2022، قدم المركز مساعدته إلى هايتي في الندوة السنوية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في

(1) أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا.

(2) أنتيغوا وبربودا، بليز، جامايكا، سانت لوسيا، غرينادا، غيانا.

(3) دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، هايتي.

نيويورك، التي نظمتها إدارة عمليات السلام. ويضم هذا الاجتماع السنوي ممارسي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونظرا لأن إدارة الأسلحة والذخيرة جزء لا يتجزأ من ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، فإن مساعدة المركز تقدم إلى هايتي في سياق تلك الولاية بغية الحد من العنف المجتمعي.

إطار عمل الرصد والتقييم

- 17 - وضع المركز إطارا للرصد والتقييم لخريطة الطريق، يتضمن مؤشرات أداء رئيسية كلية وفرعية، يتمكن جميع أصحاب المصلحة من قياس التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق قياسا كميا ومن تقييمها.
- 18 - وعلى أساس إطار الرصد والتقييم، بدأ المركز عملية إقليمية لجمع بيانات خط الأساس ستستمر طوال عام 2022. وسيقوم هذا الجهد إلى التعاون الوثيق مع شركاء دوليين، مما سيجتهد للمركز الاستفادة من الآليات المتاحة لجمع البيانات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- 19 - وبالإضافة إلى ذلك، شرع المركز في استحداث منصة للرصد والتقييم لتمكين الدول من تقديم بيانات ومعلومات كل سنة بناء على مؤشرات الأداء الرئيسية الكلية والفرعية عن طريق منصة على شبكة الإنترنت، مما سيمكن من تتبع التقدم المحرز بواسطة هذه الأداة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وستشمل المنصة أيضا بيانات خط الأساس المستفيضة الواردة من الدول، مما سيمكن في نهاية المطاف من إعداد تقارير للمقارنة.

العملية والشركات

- 20 - قدم المركز الدعم في العملية السياسية المتوخاة في خريطة الطريق. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اشترك المركز والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية في تنظيم الاجتماع الإقليمي السنوي الأول للدول لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ خريطة طريق الأسلحة النارية لمنطقة البحر الكاريبي. وشارك في هذا الحدث الافتراضي أكثر من 70 ممثلا منهم 37 امرأة) من دول منطقة البحر الكاريبي والشركاء ومجتمع المانحين.
- 21 - وعلى مدار العام، اشترك المركز والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية في استضافة عدة اجتماعات تنسيقية للمانحين والشركاء لضمان تنسيق المساعدة المقدمة في إطار خريطة الطريق ومواءمتها بفعالية مع الأولويات التي حددتها الدول في خطط عملها الوطنية. ومن بين الشركاء المنفذين لخريطة الطريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة الدول الأمريكية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. ومن بين الجهات المانحة التي قدمت الدعم المالي الأساسي لتنفيذ خريطة الطريق ألمانيا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. واضطلع المركز أيضا بأنشطة تتعلق بنوع الجنس دعما لتنفيذ خريطة الطريق بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

- 22 - وفي حزيران/يونيه 2022، اشترك المركز والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية اجتماعا تنسيقيا للشركاء، ناقش فيه المشاركون الأدوات الأساسية الثلاث التي ستشكل آلية التنسيق بين الشركاء بغية تحقيق التنسيق الفعال، وهي: (أ) الاجتماعات المنتظمة

للشركاء؛ (ب) منصة الشركاء، التي تتضمن جدولاً زمنياً مشتركاً للأنشطة؛ (ج) تجميع لمحة عامة عن المساعدة التي يمكن للشركاء تقديمها إلى الدول بموجب خريطة الطريق.

23 - وقد دفعت خريطة الطريق دول أمريكا الوسطى إلى النظر في استكشاف مبادرة دون إقليمية مماثلة لدولها الأعضاء.

2 - مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة وقطع الغيار والمكونات

24 - تتطلب مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة وقطع الغيار والمكونات التنسيق والتعاون بين السلطات الوطنية، وكذلك بين الدول، للتصدي للاتجار عبر الحدود. وتحقيقاً لتلك الغاية، نظم المركز، في شيلي في أيار/مايو 2022، دورته التدريبية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأسلحة والذخيرة، التي وُضع لها تصور جديد. ومكنت الدورة التدريبية 103 من الممارسين وواضعي السياسات (منهم 25 امرأة) التابعين للسلطات الشيلية من تعزيز قدراتهم على إنفاذ تدابير الرقابة القانونية والعملية أثناء العمليات الدولية لنقل الأسلحة النارية. وبالإضافة إلى ذلك، عزز المستفيدون من الدورة التدريبية معارفهم المتعلقة بظاهرة الاتجار غير المشروع. ومكنت الدورة التدريبية أيضاً من إذكاء وعي المشاركين بأهمية التعاون والتنسيق بين عدة قطاعات لمنع الاتجار غير المشروع، باعتبار ذلك حجر الزاوية في مبادرات مكافحته. وخلال الدورة التدريبية، أُتيحت للمشاركين فرصة ترجمة المعارف المكتسبة حديثاً مباشرة إلى ممارسة عملية بمحاكاة عملية نقل دولية للأسلحة النارية والذخيرة.

25 - وسيقوم المركز بتعميم هذه الدورة التدريبية الحديثة المؤلفة من عدة أجزاء في عام 2022، وهي تشمل وحدات يمكن تقديمها منفردة أو مجتمعة، ومن بينها وحدات تتعلق بطرائق مسارات الاتجار بالأسلحة؛ وأساليب إخفاء الأسلحة النارية وعمليات الاتجار غير المشروع بها ووسائل كشفها؛ والاتجاهات الحديثة في المناطق دون الإقليمية؛ والتصنيع غير المشروع؛ والسمسرة غير المشروعة؛ ونظم المراقبة والتوثيق؛ ومراقبة الحدود والتعاون الدولي؛ وأدوات الاستخبارات والتحقيق. وستستفيد من الدورة مجموعة كبيرة من مسؤولي السلطات الوطنية المكلفين بالإشراف على مراقبة الأسلحة والذخيرة وتنظيمها وتنفيذها. وسيتمكن هذا النهج التجميعي المركز من تكييف الدورة التدريبية مع السياقات دون الإقليمية والوطنية. ويجري إعداد مواد إضافية منها وحدة معنية تتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الطرق البحرية والمائية.

26 - وقد سبق في عام 2021 أن نُشرت وحدات مختارة من الدورة التدريبية الجديدة في بنما وهندوراس وشيلي. وفي شيلي، تمكن 93 من موظفي الجمارك (منهم 26 امرأة) من تعزيز معارفهم فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة، بما في ذلك ما يخص الطرائق الجديدة في صنع الأسلحة النارية والاتجار بها والوثائق اللازمة لعمليات النقل الدولي للأسلحة الصغيرة. وتعاون المركز مع منظمة الجمارك العالمية على تقديم التدريب. وركزت الدورة التدريبية التي نظمت في بنما على تدابير الرقابة القانونية والعملية أثناء عمليات النقل الدولية للأسلحة والذخيرة، بينما ركزت حلقة العمل المعقودة في هندوراس على التعاون الدولي. وقد حظيت كلتا هاتين الدورتين بدعم من منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى.

27 - وعقد المركز أيضاً مائدة مستديرة لمناقشة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الأول/ديسمبر 2021 من أجل عرض النتائج الأولية للبحوث التي أجراها المركز حول اتجاهات الاتجار في أمريكا الوسطى ومنطقة الأنديز ومنطقة المخروط الجنوبي. وعُرضت أيضاً دراسة أولية أجراها المركز عن التقدم المحرز في تحقيق المؤشر 16-4-2 من مؤشرات

أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي والتحديات التي يواجهها. ولئن كانت طرائق وتحديات الاتجار القديمة والمعروفة جيدا لا تزال قائمة (مثل انتشار الأسلحة النارية بالاقتران مع الاتجار بالمخدرات، وتجارة الأسلحة عبر الحدود التي يسهل اختراقها)، فإن الاتجاهات الجديدة ما فتئت تتزايد، ومنها مثلا الاتجار عن طريق الشحنات البريدية، وتحويل الأسلحة الصغيرة، والأسلحة وقطع الغيار والمكونات المنتجة بواسطة الطباعة الثلاثية الأبعاد. فقد تبين من نتائج البحوث أن مهارات تعقب الأسلحة وتحديد سمات الذخيرة لا تزال تشكل فجوة معرفية كبيرة. ومن المسائل التي تستدعي إجراء مزيد من البحوث لتحسين فهم آثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، تُذكر الآثار المترتبة على تطورات تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكنولوجياتها وأساليب تصميمها، واستخدام الشبكة الخفية لأغراض الاتجار بها على الإنترنت، فضلا عن دور المرأة في الاتجار بالأسلحة النارية.

28 - ومن الاتجاهات التي شهدتها المنطقة تزايد أعداد المسدسات غير المسجلة، وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الأسلحة النارية غير المنظمة، وهي عادة أسلحة لا تحمل علامات ولا يمكن تعقبها، ولكنها تُشتري بصورة غير مشروعة دون التحري عن سوابق المشتريين. وغالبا ما تُشترى المسدسات غير المسجلة أو أجزائها عبر الإنترنت، ثم يتم تجميعها في المنزل، مما يشكل تحديا خاصا للسلطات الوطنية، بما فيها الجمارك وموظفي إنفاذ القانون. وفي عام 2021، نفذ المركز نشاطين مكرسين لزيادة الوعي بمشكلة المسدسات غير المسجلة. وخلال حلقة دراسية شبكية إقليمية، استفاد 31 مسؤولا (منهم 16 امرأة) من مختلف الوزارات، وقوات الشرطة والدفاع، ومختبرات علم الأدلة الجنائية، ومكاتب المدعين العامين في إحدى عشرة دولة من دول الجماعة الكاريبية من عروض بشأن الخصائص الأساسية للمسدسات غير المسجلة، وأفضل الممارسات الدولية التي يتبعها المحققون الجنائيون، وآثار الأسلحة النارية التي يصنعها الأفراد على تحليل الأدلة الجنائية. وفي لقاء المتابعة الذي نُظم فيما بعد، تمكن المشاركون من الخوض في الجانب المتعلق بعلم الأدلة الجنائية ذات الصلة بالأسلحة النارية التي يصنعها الأفراد ومن معرفة كيفية تشغيل الأدوات والآلات التي تُستخدم في صنع تلك الأسلحة.

29 - وتتطلب القدرة على تعقب الأسلحة وقطع الغيار والمكونات والذخيرة غير المشروعة وضع العلامات وحفظ السجلات بكفاءة. وقد كان ذلك محور حلقة عمل المائدة المستديرة الإقليمية التي نظمت في كانون الأول/ديسمبر 2021، والتي جمعت 110 مشاركين (منهم 26 امرأة) من أفراد سلطات أمريكا اللاتينية المسؤولين عن مراقبة الأسلحة والذخيرة أو المعنيين بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر. وبالإضافة إلى الاطلاع على الإطار النظري والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن وضع العلامات، شملت حلقة العمل عنصرا تطبيقيا أُنشئت فيه للمشاركين فرصة مشاهدة عملية وضع العلامات باستخدام آلة لوّسم الأسلحة بأشعة الليزر. وأشارت دول من منطقة أمريكا اللاتينية إلى الحاجة إلى مزيد من المساعدة فيما يتعلق بالقواعد التنظيمية الوطنية ذات الصلة بوضع العلامات وما يرتبط بها من الإجراءات الموحدة لوضع العلامات على الأسلحة والذخيرة. ويعتزم المركز أن يواصل تقديم الدعم إلى الدول بشأن هذه المسألة الهامة.

30 - ونظم المركز أيضا حلقة دراسية شبكية إقليمية ركزت على تعقب الذخيرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقُدِّمت إلى 35 مسؤولا (4 نساء) من الأرجنتين، والبرازيل، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والمكسيك توصيات عملية بشأن أساليب تعقب الذخيرة بفعالية ونتائج البحوث حول الممارسات الوطنية السارية في المنطقة التي تدعم تنفيذ الغاية 16-4 من خطة عام 2030. ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول أدمجت بالفعل تحقيق تلك الغاية والمؤشر المتصل بها في أدوات

التخطيط الوطنية الخاصة بها. وعلى النقيض من ذلك، يفتقر العديد من الوكالات الوطنية إلى النظم الحاسوبية المتكاملة التي من شأنها أن تمن من تحسين أساليب جمع البيانات. ودعماً للالتزامات عقد عمل أهداف التنمية المستدامة، سيظل المركز يقدم الدعم في إيجاد حلول مستدامة لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة.

3 - تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية لحصول المدنيين على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

31 - يسهم ضعف الأطر الوطنية التي تنظم حصول المدنيين على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها في الاتجار غير المشروع بها. لذا فإن من الضروري وضع آليات تنظيمية وإنفاذها بفعالية لضمان أن الأفراد الحائزين لأسلحة صغيرة وذخائر يملكونها ويستخدمونها بصورة قانونية.

32 - ودعماً لوضع أطر تشريعية وتنظيمية معززة، ساعد المركز الدول في جهودها الرامية إلى رقمنة نظم إدارة تراخيص الأسلحة النارية، إذ نُظِم مائدة مستديرة في كانون الأول/ديسمبر 2021، حضرها 48 ممثلاً (منهم 27 امرأة) من مختلف المؤسسات الوطنية في ترينيداد وتوباغو لمناقشة التجارب الوطنية وأفضل الممارسات في مجال استخدام الحوسبة في عمليات الترخيص للحد من ثغرات تحويل مسارات الأسلحة وضمان الامتثال لمعايير الإبلاغ الواردة في معاهدة تجارة الأسلحة.

33 - كما إن المركز ما فتى يستجيب للدول التي تسعى إلى تعزيز ممارساتها في مجال إدارة الذخيرة وفقاً للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نظم المركز حلقتين دراسيتين حول التدابير الوطنية لمراقبة الذخيرة في بنما (تموز/يوليه 2021) وهندوراس (آب/أغسطس 2021)، استفاد منهما 142 ممثلاً (منهم 27 امرأة) من البلدين. وركزت الحلقتان الدراسيتان على ضرورة وضع وتحسين وتنفيذ إجراءات كافية لمراقبة الذخيرة من أجل تنظيم كيفية حصول المدنيين على الأسلحة والذخيرة وفقاً للمعايير والصكوك الدولية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أتاحَت الحلقتان الدراسيتان فرصاً لفهم السوق العالمية للذخيرة، والأطر والممارسات القانونية الوطنية القائمة في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن التدابير الأولية لتعزيز الضوابط طوال دورة حياة الذخيرة.

4 - الحد من تحويل مسارات الأسلحة والذخيرة من المخزونات الحكومية

34 - يعد سوء إدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة أحد المصادر الرئيسية للأسلحة والذخيرة غير المشروعة. ولذلك فإن الإدارة الملائمة للمخزونات ضرورة حيوية. وما فتى المركز يدعم الدول في جهود تجنب تسريب الأسلحة وذخيرتها من المخزونات عن طريق توفير التدريب والأدوات العملية والمعدات لتحسين مرافق تخزين الأسلحة تحقيقاً للهدف المتمثل في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والحد من العنف المسلح.

35 - وفي هذا السياق، أجرى المركز تقييمات تقنية لمخازن الأسلحة في أنتيغوا وبربودا وجرينادا في آذار/مارس 2022. واستعرض المركز ممارسات إدارة الأسلحة والذخيرة في ثمانية مرافق حكومية مختارة وفقاً لمبادئ توجيهية دولية مثل موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة، والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة. واستناداً إلى النتائج والتوصيات، سيقدم المركز المساعدة إلى الدول لتحسين أمنها المادي وتدابير إدارة مخزوناتها، بما فيها التدريب على إدارة مخازن الأسلحة، وتوفير إجراءات التشغيل الموحدة وغيرها من الأصول المادية لدعم أمنها وإدارة مخزوناتها في المرافق.

36 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، نظم المركز حلقة عمل بشأن إدارة ومراقبة مخزونات الأسلحة النارية والذخيرة في الأرجنتين. وعززت حلقة العمل قدرات 78 من أفراد قطاع الدفاع (منهم 13 امرأة). وقد تم التركيز فيها على جوانب إدارة المخزونات المتصلة بالمحاسبة، والسجلات، وعمليات التحقق من المخزونات، والإخطار بحالات ضياع الأسلحة، والتحقيقات التي تجرى من أجل إبراز أهمية تدابير مراقبة قوائم الموجودات بالنسبة للإدارة الملائمة للمخزونات. وفي وقت لاحق من العام نفسه، استضاف المركز حلقة عمل افتراضية ثانية اكتسب فيها 142 فرداً من أفراد قطاع الدفاع الأرجنتيني (منهم 22 امرأة) معارف بشأن المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية وأساليب استخدام نموذج التقييم الذاتي الذي أعده المركز لمساعدة السلطات على تعزيز إجراءات إدارة المخزونات التي تتبعها. ومن المهم أن تجري الدول تقييمات دورية للمخاطر المحدقة بمخزوناتها وأن تكون لها إجراءات تشغيل موحدة لإدارتها بفعالية كجزء من أي برنامج من برامج مراقبة الأسلحة والذخيرة. وتمكن هذه التقييمات الدول من كشف حالات ضياع أو سرقة الأسلحة [والذخيرة] والذخيرة من المخزونات في الوقت المناسب.

37 - وليس من غير المألوف في المنطقة أن يتم تحويل مسار الأسلحة والذخيرة التي تصادها السلطات من مرافق التخزين. وبالتالي، فإن الحد من مخاطر الضياع والسرقة والسطو يتطلب مراقبة منهجية للأسلحة والذخيرة في المرافق التي تحفظ فيها الأسلحة النارية أو الذخيرة التي تتم مصادرتها لاستخدامها كأدلة في الإجراءات القضائية. وعلاوة على ذلك، فإن الضوابط غير الكافية تعرض للخطر سلامة الأدلة أيضاً، مما يؤثر على التحقيقات وإجراءات العدالة الجنائية.

38 - وعلى هذا الأساس، نظمت حلقة عمل بشأن الأمن المادي للأسلحة النارية والذخيرة في مرافق التخزين القضائية في السلفادور في تموز/يوليه 2021 مع مسؤولين من إدارة مراقبة المصادرات والتخزين التابعة لشعبة اللوجستيات في وزارة الدفاع الوطني. وتم تدريب 20 مسؤولاً (منهم امرأتان) كأمناء للمخازن في مرافق تخزين فيها الأسلحة لتستخدم كأدلة. وشمل التدريب الجوانب التقنية للأمن المادي، وإدارة المخاطر، والخطط الأمنية، والإجراءات التنفيذية، وأساليب نقل الأدلة، وإدارة قوائم الموجودات ومراقبتها، ضمن مجالات أخرى. وبغية التشجيع على تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني على نحو مستدام فيما يخص عمليات إدارة الأدلة، قام المركز بتسليم معدات منها طابعات وآلات لقراءة الشفرة الشريطية من أجل تحسين إدارة مرافق تخزين الأدلة ومراقبة قوائم الموجودات. وستستخدم تلك المعدات على سبيل الأولوية في المستودعات التي تتلقى وتخزن أعداداً كبيرة من الأسلحة. وتم أيضاً توفير صناديق معززة خاصة يتم الآن استخدامها، وهي تساعد في عمليات نقل مختلف أنواع الأسلحة على نحو آمن ومأمون. واختتمت حلقة العمل سلسلة من الأنشطة المتعلقة بالأمن المادي وإدارة المخزونات الممولة من مرفق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، التي نفذت استجابة لطلب وزارة الدفاع الوطني في السلفادور.

5 - منع الجريمة بتعزيز التحقيقات المتعلقة بالأسلحة النارية

39 - في إطار الدعم المقدم من أجل تحقيق الهدفين 2 و 3 من خريطة الطريق للأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي⁽⁴⁾، اضطلع المركز بمجموعة من الأنشطة لمساعدة الدول على منع الجرائم التي يستخدم فيها السلاح عن طريق تعزيز قدرات التحقيق في قضايا الأسلحة النارية.

(4) الهدف 2: الحد من التفوق غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة إلى المنطقة وداخلها وخارجها، والهدف 3: تعزيز قدرة سلطات إنفاذ القانون على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة وحيازتها بصورة غير مشروعة وإساءة استخدامها.

40 - وبما أن التعاون بين وكالات متعددة يكتسي أهمية حيوية في جميع استراتيجيات منع الجريمة، نظم المركز حلقة دراسية شبكية دون إقليمية في أيلول/سبتمبر 2021 لتعزيز دور فريق عامل متكامل معني بالاتجار بالأسلحة النارية في دول الجماعة الكاريبية. ويتمثل الهدف من إنشاء هذا الفريق العامل في ضمان اتصالات متعددة الوكالات بين مختلف وكالات إنفاذ القانون، وإدارات الجمارك، ودوائر الادعاء العام، والدوائر المعنية بالأدلة الجنائية من أجل الحد من الاستخدام غير القانوني للأسلحة النارية في الجرائم، مما سيسهم في الاستراتيجية الشاملة لمنع الجريمة. واستفاد من الحلقة الدراسية الشبكية 47 مسؤولاً من دول الجماعة الكاريبية (منهم 18 امرأة)، وأتاحت الحلقة منبرا للمناقشة وتبادل الخبرات فيما بين الدول المشاركة. وفي أعقاب الحلقة الدراسية الشبكية، قدم المركز الدعم إلى جامايكا بوضع مشروع مبادئ توجيهية بشأن إنشاء فريق عامل معني بتعقب الأسلحة النارية والتحقيق فيها، وسيعرض على سلطات جامايكا مشروع المبادئ التوجيهية للنظر فيه وتنفيذه.

41 - وتتطلب الاستراتيجيات الناجحة للوقاية من جرائم الأسلحة النارية أيضا من الدول أن تتصدى لتلك الجرائم قبل وقوعها. ولذلك، فإن بناء استراتيجية ناجحة ينطوي على اتباع نهج شامل وتحويلي إزاء الطريقة التي تنظر بها وكالات إنفاذ القانون والادعاء العام إلى العنف المسلح والكيفية التي تستجيب له بها. ويشمل ذلك النهج تأمين المجتمعات المحلية التي تتضرر كثيرا من العنف المسلح، والمجتمعات المحلية النائية التي يمكن أن يفر إليها مرتكبو أعمال العنف. وتكمن في صميم كل استراتيجية ناجحة للوقاية من جرائم الأسلحة النارية ثمانية عناصر حاسمة، هي: (أ) مدى موافقة أصحاب المصلحة؛ (ب) اتباع نهج إقليمي؛ (ج) التصوير الباليستي؛ (د) الاستفادة في آن واحد من جميع قواعد بيانات الاستخبارات المتاحة التي تشرف عليها سلطات إنفاذ القانون؛ (هـ) معرفة المجرمين والكيفية التي يتفاعلون بها؛ (و) استخدام وحدة استخباراتية واحدة؛ (ز) موافقة عامة الناس؛ (ح) إشراك مجتمعات محلية إضافية في العملية. وفي أوائل عام 2022، أطلع المركز 104 مسؤولين (منهم 36 امرأة) في 12 دولة من دول الجماعة الكاريبية على تلك المفاهيم وشدد على ضرورة التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. وفي وقت لاحق، قدم المركز تدريباً متعمقاً بشأن عدد من تلك العناصر الحاسمة الثمانية إلى دول منطقة الجماعة الكاريبية.

42 - ويتطلب تناول القضايا الجنائية المتصلة بالأسلحة النارية دراسة وتنظيم قدر كبير من الأدلة والمعلومات. وبفضل تطور التكنولوجيا وزيادة الكفاءة والتدريب في مجال معرفة الأسلحة النارية وأساليب فحصها عن طريق الأدلة الجنائية، يمكن لوحدة الفحص الباليستي أو وحدات الأسلحة النارية التي تفحص أدلة الأسلحة النارية والذخيرة أن تقدم الكثير من المعلومات والاستخبارات في الوقت الحقيقي وأن تكشف الخيوط الحيوية للتحقيقات من أجل مكافحة جرائم الأسلحة النارية. ومن ثم فإن من الضروري نشر المعلومات الباليستية وتحليلها إلى جانب المعلومات والاستخبارات الواردة من وحدات التحليل والتحقيق الأخرى لدعم التحقيقات وتحسينها. ودعماً لتلك الجهود، أجرى المركز تدريباً افتراضياً على إدارة الاستخبارات الباليستية، إذ قدم الدعم في تعزيز فهم 18 مسؤولاً (منهم 5 نساء) من قوة الشرطة الملكية لجزر البهاما لدور الأدلة الجنائية الباليستية في التحقيقات المتعلقة بالأسلحة النارية.

43 - وثمة عنصر حاسم آخر في البرامج الناجحة لاستخبارات الوقاية المتعلقة بالأسلحة النارية، وهو جمع البيانات والأدلة المتصلة بالأسلحة النارية على نحو شامل ونشر النتائج بسرعة. وتعد تكنولوجيا التصوير الباليستي حجر الزاوية في مثل تلك البرامج. وبالنظر إلى ذلك، نظم المركز دورة تدريبية حول فرز فوارغ الخراطيش في آذار/مارس 2022، استفاد منها 22 مسؤولاً (منهم 10 نساء) من مركز ترينيداد

وتوباغو لعلوم الأدلة الجنائية وجهاز الشرطة. واكتسب المشاركون خلال الدورة التدريبية معرفة نظرية وخبرة عملية في تحديد وتقييم فوارغ الخراطيش التي يتم إطلاقها والأسلحة النارية التي يتم العثور عليها في مسارح الجريمة من خلال عملية الفرز. وسيمكّن ذلك الممارسين من الزيادة بقدر كبير في سرعة التحقيقات المتعلقة بالأسلحة النارية من خلال زيادة قدرتهم على إدراج الأدلة الباليستية في النظم الوطنية الآلية لكشف المقذوفات في الوقت المناسب من أجل معرفة الأسلحة النارية المستخدمة في جرائم العنف محليا وإقليميا ودوليا.

44 - وفي وقت لاحق، في ترينيداد وتوباغو، مكن المركز 120 مشاركا (منهم 74 امرأة) من إلقاء نظرة متعمقة على دور فاحص الأسلحة النارية، بدءا من الحضور في مسرح الجريمة إلى تقديم الخبرة بشأن الأدلة أمام المحاكم. واكتسب المشاركون فهما لفحص الأسلحة النارية لمعرفة ما إذا كانت تعمل كما يجب أو ما إذا كانت معدلة لتعمل بطريقة لا يقصدها الصانع؛ واستعادة الأرقام التسلسلية التي يتم طمسها لمنع تعقب الأسلحة النارية؛ وفحص الرصاصات التي يتم إطلاقها أو فوارغ الخراطيش التي يُعثر عليها في مسرح الجريمة لمقارنتها بالذخيرة غير المطلقة المستردة في منزل المشتبه فيه؛ وإعادة تمثيل حوادث إطلاق النار لتوفير معلومات يمكن أن تؤيد أو تدحض مختلف الروايات التي تصف تلك الحوادث؛ وتصوير الرصاصات التي أطلقت للبحث عنها في قاعدة بيانات من أجل معرفة مدى احتمال أن نفس السلاح الناري استخدم في مواقع إطلاق النار الأخرى.

45 - وغالبا ما يقوم المجرمون بطمس العلامات أو إزالتها أو تغييرها لمنع تعقبها ومعرفة مصدرها، ويشمل ذلك الأرقام التسلسلية. ومع ذلك، يمكن لعلماء الأدلة الجنائية المتعلقة بالأسلحة النارية، بالاعتماد على التدريب المناسب واستخدام المعدات اللازمة، أن يستعيدوا الرموز التي تمت إزالتها في وقت سابق. وفي الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وشباط/فبراير 2022، نظم المركز دورات دراسية وطنية حول استعادة الأرقام التسلسلية في ست دول من الجماعة الكاريبية من أجل بناء القدرات اللازمة لاستعادة الأرقام التسلسلية. وتلقى 50 من علماء الأدلة الجنائية والموظفين العلميين وفاحصي الأسلحة النارية وضباط الشرطة ومسؤولي مخازن الأسلحة (منهم 19 امرأة) تدريباً عملياً على الأساليب والتقنيات المستخدمة في استعادة الأرقام التسلسلية التي تطمس سابقا من الأسلحة النارية. وتعزز هذه الدورة العملية قدرات الدول على استعادة الأرقام التسلسلية للأسلحة النارية غير المشروعة، وعلى تعقب الأسلحة النارية لتحديد هوية آخر أصحابها القانونيين المعروفين، والشروع في التحقيقات المتعلقة بالاتجار.

46 - ولا يؤدي تعقب الأسلحة إلى تنفيذ الصكوك الدولية فحسب، بل إنه يحقق أيضا الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، نظم المركز حلقتي عمل مخصصتين بشأن أساليب التعقب لاستكمال سلسلة الدورات التدريبية المتعلقة باستعادة الأرقام التسلسلية. ودعمًا للجهود التي تبذلها أنتيغوا وبربودا وغيانا من أجل تعقب جميع الأسلحة النارية في الوقت المناسب، قام المركز بتدريب 31 مسؤولاً (منهم 9 نساء) من مختلف وكالات قطاع الأمن. واستعرض المستفيدون الممارسات الوطنية القائمة وحلّوا الأفكار والمفاهيم المبتكرة التي يمكن استخدامها للمساعدة في مكافحة الجرائم المتصلة بالأسلحة النارية.

6 - بناء قدرة الدول على الكشف عن الأسلحة المتجر بها بصورة غير مشروعة عند نقاط الدخول والخروج

47 - يشكل الاتجار بالأسلحة أحد التهديدات الرئيسية للأمن الإقليمي والدولي. وبالتعاون مع مركز البحوث والتطبيقات الأمنية المتكيفة، الذي يوجد مقره في سويسرا، أعد المركز دورة تدريبية بعنوان "Interdicting Small Arms, Ammunition, Parts and Components Course" (دورة تدريبية

بشأن اعتراض الأسلحة الصغيرة وذخيرتها وقطع غيارها ومكوناتها). ويستخدم في التدريب دليل لتحديد مصادر الأسلحة بالأشعة السينية كأداة تدريبية رئيسية. وتتضمن الدورة وصف الأسلحة ومواصفاتها التقنية، وتسليط الضوء على أساليب الإخفاء المبتكرة التي يستخدمها المتجرون لمساعدة السلطات على تحسين أساليب كشف وتحديد مصادر الأسلحة والذخيرة التي يتم الاتجار بها بصورة غير مشروعة عن طريق نقاط دخولها وخروجها، بما في ذلك الموانئ والمطارات، وكذلك بواسطة السعاة والخدمات البريدية وإدارات السجون.

48 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم المركز عشر دورات تدريبية من هذا القبيل في إحدى عشرة دولة في المنطقة. وفي بنما وباراغواي وهندوراس في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، تم تدريب أكثر من 100 من مسؤولي الفحص (منهم 41 امرأة) على أحدث تقنيات الاعتراض. وفي منطقة البحر الكاريبي، قام 123 من العاملين في مختبرات الفحص (منهم 43 امرأة) بتحسين مهاراتهم في تقنيات التعرف والكشف بالأشعة السينية، إذ نُظمت لهم دورات تدريبية في أنتيغوا وبربودا، وبليز، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفس، وغرينادا في الفترة من أيلول/سبتمبر 2021 إلى نيسان/أبريل 2022. وفي إطار نهج دون إقليمي، قدمت الدورة التدريبية نفسها إلى 31 مسؤولاً (منهم 11 امرأة) من أوروغواي، وباراغواي، وبيرو، وغواتيمالا في أيار/مايو 2022. ولا يمكن المبالغة في تقدير أثر تلك الدورات التدريبية، حيث أصبح المسؤولون الذين شاركوا فيها الآن قادرين على كشف ومصادرة الأسلحة وقطع غيارها ومكوناتها بمزيد من الفعالية.

7 - إنهاء العنف المسلح ضد المرأة

49 - إن المزج بين توافر الأسلحة النارية على نطاق واسع وبين الاتجار غير المشروع بها يجعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تعاني من مستويات عالية جداً من العنف المسلح، الذي يؤثر أيضاً على المرأة. ففي عام 2019، شهدت المنطقة 12 حالة من حالات قتل الإناث كل يوم⁽⁵⁾، التي غالباً ما تمكن الأسلحة النارية من ارتكابها أو تُرتكب باستخدامها. وعلاوة على ذلك، تستخدم الأسلحة النارية أيضاً لتهديد الضحايا وإكراههم والسيطرة عليهم، مما يؤدي إلى تيسير أعمال العنف ضد المرأة. ولذلك، واصل المركز إعطاء الأولوية للأعمال التي تسعى إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

50 - ومع احتفال برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بمرور 20 عاماً على إنشائه في عام 2021، نظم المركز حلقة عمل دون إقليمية تم خلالها النظر في التقدم المحرز والتحديات المستمرة فيما يتعلق بإدراج الاعتبارات الجنسانية في تحديد الأسلحة في أمريكا اللاتينية والوسطى. وحضر تلك المناسبة 37 مشاركاً (منهم 23 امرأة) من مختلف السلطات الوطنية في الأرجنتين، وبنما، وبيرو، والسلفادور، وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك. وتشاطر المشاركون الممارسات الوطنية الجيدة، مثل الإشراك الفعلي للمنظمات النسائية في لجنة الأسلحة الصغيرة (غواتيمالا)، وجمع بيانات مصنفة عن الأسلحة النارية بواسطة دراسات استقصائية وطنية للأسر المعيشية (المكسيك)، وإنشاء سجل لحوادث قتل الإناث (الأرجنتين).

(5) حسب البيانات الإحصائية التي جمعتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2019، قتلت 615 4 امرأة من 18 بلداً في المنطقة بسبب نوع جنسهن، وهو ما يعادل 12 حالة من حالات قتل الإناث كل يوم.

51 - وفي حين أن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لم تقدم سوى معلومات محدودة عن المسائل الجنسانية ضمن تقاريرها الوطنية المقدمة في إطار برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، فقد بين الاحتفال أن الدول تنتظر تدريجياً في العناصر الجنسانية من أعمالها في مجال تحديد الأسلحة، وأنها تواصل تحسين سجل إجراءاتها المتعلقة بتمكين المرأة في عمليات وضع السياسات وجهود تنفيذها. وستظل المساعدة التقنية ومشاركة المانحين تكتسبان أهمية حيوية للحفاظ على هذا الزخم.

52 - ونظم المركز حلقة دراسية شبكية دون إقليمية وست حلقات دراسية شبكية وطنية تم التركيز فيها على منع العنف المسلح ضد المرأة. واستفاد أكثر من 900 مشارك (منهم أكثر من 600 امرأة) من استعراض عام للسياق الإقليمي، وتعرفوا على أفضل الممارسات، وأُتيح لهم منبر لتبادل الآراء بين المؤسسات بشأن كيفية إدماج تدابير تحديد الأسلحة في السياسات العامة التي تسعى إلى منع العنف المسلح ضد المرأة والقضاء عليه في نهاية المطاف. وعرض المركز نتائج وتوصيات مختلف الدراسات القانونية التي أجراها في المنطقة في الفترة الممتدة بين عامي 2017 و 2021، والتي تمت فيها مقارنة الأطر القانونية الوطنية المتعلقة بالأسلحة النارية والأطر القانونية المتعلقة بمنع العنف ضد المرأة والعنف الجنساني بغية بدء مناقشات بشأن أهمية تعزيز المساءلة الجنسانية عن استجابات السياسات العامة والاستجابات القانونية لتدابير تحديد الأسلحة النارية. وأتاحت تلك الحلقات الدراسية الشبكية فرصة للتواصل مع المجتمع المدني. وبدل العدد الكبير للمشاركين في تلك الحلقات الدراسية الشبكية على أهمية هذه المسألة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيواصل المركز عمله بصفته مركزاً للمعارف المتعلقة بهذه المسألة في المنطقة.

53 - وإذ جعلت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من منع العنف ضد المرأة أولوية وطنية، واصل المركز تقديم دورته التدريبية الرئيسية بشأن التحقيقات في الأسلحة النارية من منظور جنساني. ومكنت هذه الدورة التدريبية الوكالات الوطنية من تحليل الممارسات الشائعة التي لا تدمج فيها الاعتبارات الجنسانية بشكل كاف في التحقيقات المتعلقة بالأسلحة النارية، وأساليب إدارة مواقع الجريمة، واستجابات الشرطة، على الرغم من أثارها الواضحة في العنف المنزلي وعنف العشيرة. وبالتالي، فإن الدورة الدراسية المتخصصة تسد ثغرة مؤسسية هامة وتمكن المشاركين من إجراء تحقيقات جنائية في الجرائم ذات الصلة بالأسلحة النارية باستخدام المنظور الجنساني وسيلة للتحليل التكميلي.

54 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم المركز دورات دراسية متخصصة في كل من الأرجنتين، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، والمكسيك، استفاد منها مهنون مسؤولون عن إدارة وتجهيز مسارح الجريمة المتعلقة بالأسلحة النارية والذخيرة والتحقيق فيها، ومكلفون بمقاضاة مرتكبي تلك الجرائم، فضلاً عن المدعين العامين والموظفين العاملين في مجالات التخصص في التحقيقات الجنائية المتعلقة بالعنف ضد المرأة. ومن خلال الجمع بين أصحاب المصلحة من مختلف الوكالات الوطنية، عززت الدورة التدريبية التعاون فيما بين المؤسسات ومكنت من بدء مناقشات موضوعية فيما بين المؤسسات بشأن أهمية التغلب على الأفكار النمطية المتعلقة بالمرأة وأعمال العنف ضدها، نقادياً للتوصل إلى نتيجة مشوهة للتحقيقات المتعلقة بالأسلحة النارية.

55 - وبغية مواصلة بناء القدرات في عمليات التحقيق الجنائي، بدأ المركز دورتين دراسيتين متخصصتين جديتين مصممتين خصيصاً للمدعين العامين والقضاة، على التوالي. وتعد الدورتان لبنيتين إضافيتين تمكنان السلطات من تطبيق الاعتبارات الجنسانية بعد جمع الأدلة وتولي المدعين العامين مقاليد التحقيق، يليهم

القاضي الذي يحلل الأدلة المقدمة. وبتقديم دورات دراسية مصممة خصيصا للمدعين العامين والقضاة، استجاب المركز لطلبات الدول الداعية إلى توسيع نطاق المساعدة التي يقدمها لأولئك المتلقين.

56 - وقدمت الدورة التدريبية الجديدة الأولى المكرسة لبناء قدرات المدعين العامين في مجال التحقيقات في الأسلحة النارية من منظور جنساني في كوستاريكا في حزيران/يونيه 2022. وشارك المدعون العامون وموظفو النيابة العامة ومكتب المدعي العام المكلفون بالتحقيق في حالات العنف ضد المرأة والاعتداء المنزلي والعنف الأسري والجنسي، واطلعوا على أهمية تطبيق المنظورات الجنسانية عند النظر في قضايا العنف ضد المرأة. وزود المشاركون بأدوات معرفية تمكنهم من صياغة استراتيجيات قانونية تراعي المنظور الجنساني. وانطلقت الدورة التدريبية المتخصصة للقضاة في الأرجنتين في حزيران/يونيه 2022. وتم خلالها تزويد القضاة والموظفين القضائيين بالمعرفة التقنية اللازمة لإدماج المنظورات الجنسانية في تقييمهم للأدلة المقدمة إليهم في القضايا المتعلقة بالأسلحة النارية والعنف ضد المرأة. وسيقوم المركز بتعميم كلتا الدورتين لضمان إدماج الاعتبارات الجنسانية في جميع مراحل العمليات القضائية المتصلة بالأسلحة النارية.

8 - إنكاء الوعي بشأن استخدام الأسلحة النارية وحيازتها في المدارس

57 - يمتد التزام الدول بمبدأ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب ليشمل الهدفين 4 (التعليم الجيد) و 16 (السلام والأمن) من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، تتطلب الغاية 4-أ اتخاذ إجراءات لتوفير بيانات تعليمية آمنة وغير عنيفة وشاملة وفعالة للجميع، في حين تدعو الغاية 16-2 إلى إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال. ومع العودة إلى الفصول الدراسية في أجزاء كثيرة من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعد رفع القيود المفروضة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واصل المركز التركيز على تنفيذ برنامجه المتعلق بحماية الأطفال في البيئات المدرسية.

58 - وفي آذار/مارس 2022، عندما عاد العديد من الطلاب إلى الفصول الدراسية في أمريكا اللاتينية، أطلق المركز حملة على وسائل التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على ظاهرة الأسلحة النارية المتنامية في مدارس المنطقة. وطوال ذلك الشهر، قدم المركز بيانات ومواد ومنشورات باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية من أجل إبراز هذه القضايا. وشملت الحملة أيضا إطلاق شريط فيديو بالرسوم المتحركة عن الأسلحة النارية في المدارس، يشرح هذه الظاهرة للمتلقين غير التقنيين.

59 - واستضاف المركز أيضا أربع حلقات دراسية شبكية حول الأسلحة النارية في المدارس بين تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وأيار/مايو 2022، حضرها أكثر من 300 شخص (منهم 157 امرأة). وعرضت الحلقات الدراسية الشبكية التي نظمت في الأرجنتين، وبنما، وجامايكا، والسلفادور نتائج الدراسة الإقليمية التي أجراها المركز بعنوان "الأسلحة النارية في مدارس أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: النهج والتحديات والاستجابات"، وأتاحت منبرا للحوار وتبادل المعارف بشأن تحديد طرق العمل المشتركة للاستجابة لهذه الظاهرة المتعددة الأبعاد بفعالية للممثلين الوطنيين العاملين في قطاعي الأمن والتعليم، الذين لا يعملون معا في العادة. وخلال تلك الأنشطة، اتفق أعضاء أفرقة النقاش والمشاركون على أهمية التنسيق بين المؤسسات، وضرورة إجراء تقييمات للعنف المدرسي وجمع البيانات بشأنها، فضلا عن تعزيز حملات التوعية والتثقيف التي تستهدف الطلاب والمجتمعات المدرسية. وعلى غرار ذلك، تم التسليم بأن إشراك الطلاب في جميع المبادرات ذات الصلة يكتسي طابعا محوريا لضمان اتباع نهج شامل في منع وجود

الأسلحة النارية واستخدامها في المدارس. وقد حظيت الحلقات الدراسية الشبكية باستحسان كبير ومكنت المشاركين من وضع المسألة في الإطار الأوسع المتمثل في منع العنف المسلح والحد منه. وفي جامايكا، شكلت الحلقة الدراسية الشبكية جزءاً من مشروع صندوق كيان إنقاذ الأرواح (Salient)، الذي يهدف إلى الحد من العنف ومن انتشار الأسلحة النارية غير المشروعة.

باء - نزع السلاح لإنقاذ البشرية: دعم تنفيذ الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل

دعم تنفيذ النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار

60 - ما فتئ المركز يقدم الدعم إلى الدول من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وتعزيز المعايير المتصلة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ومنع ظهور مجالات جديدة للتنافس الاستراتيجي والنزاعات.

61 - وقد نظمت حلقات عمل مع السلطات الوطنية في بيرو بشأن النظام الدولي المتصل بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وجمعت حلقات العمل الأولى 80 ممثلاً وطنياً (منهم 25 امرأة)، يمثلون السلطات الوطنية وشركات القطاع الخاص التي تستخدم السلع ذات الاستخدام المزدوج وتقوم بنقلها. وركزت المناقشات على التنفيذ الفعال للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، أي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة ثلاثيوكسو، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، فضلاً عن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقرار مجلس الأمن 1540 (2004). ودعماً لتلك الجهود، عرض المركز أدوات عملية منها دليل للترخيص ودليل لقوائم المراقبة وقوائم التركيز، وهي أدوات تم استحداثها لدعم التدابير القانونية والعملية. وركزت حلقة عمل ثانية للمتابعة على ترجمة اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية إلى مشروع قانون وطني بشأن حظر الأسلحة البيولوجية.

62 - وفي 31 تموز/يوليه 2021، اختتم المركز سلسلة من أنشطة المساعدة التقنية والقانونية التي دعمت شيلي في صياغة قواعد تنظيمية لإدراجها في قانون ينفذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وشملت تلك المساعدة تقديم الدعم في صياغة الوثائق التقنية، ومن بينها قائمة المراقبة الموصى بها للعوامل البيولوجية والتكسينات والتكنولوجيات. وبناء على طلب شيلي، قدم المركز، بالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، تعليقات قانونية على المشروع الأول لتلك القواعد التنظيمية. ومنذ ذلك الحين، وافقت وزارة الدفاع في شيلي على صياغة نهائية للقواعد التنظيمية المذكورة.

63 - وتعاون المركز مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية في اتخاذ مبادرات بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنها حلقة عمل وطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) في إكوادور، أعربت فيها السلطات عن رغبتها في الحصول على المساعدة من المنظمين لاستكمال خطة عملها الوطنية المتعلقة بالقرار 1540 (2004). وتعاون المركز أيضاً مع وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح، وشارك في حلقات عمل بشأن تعزيز تنفيذ الاتفاقية وتحسين أطر السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في سورينام والجمهورية الدومينيكية في آذار/مارس 2022. وكررت سورينام تأكيد رغبتها في صياغة التشريعات الوطنية ذات الصلة وطلبت إلى المركز أن يواصل تقديم المساعدة القانونية في هذه العملية.

64 - وسيواصل المركز التعاون مع دوله الأعضاء ومع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني في مجال تعزيز الحوار بشأن المخاطر الحالية والمحتملة المتصلة بانتشار نظم إيصال أسلحة الدمار الشامل.

جيم - تعزيز الشراكات من أجل نزع السلاح

1 - المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في عمليات صنع القرار

65 - لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في دبلوماسية تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح في جميع أنحاء العالم، وكذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي حين أن المنطقة تضم عدداً كبيراً من المندوبات المشاركات في منديات نزع السلاح، فإن عدد النساء اللواتي تعملن على تفعيل نزع السلاح وتحديد الأسلحة في الميدان لا يزال منخفضاً بشكل لا يبعث على الرضا.

66 - وفي إطار الجهود الرامية إلى بناء الزخم الإقليمي لتنفيذ قرار الجمعية العامة 69/65 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، عقد المركز ندوة افتراضية بعنوان "القوى النسائية من أجل التغيير" احتفالاً بالذكرى السنوية الحادية عشرة لاعتماد ذلك القرار. وسلط الحدث الضوء على مساهمات المرأة والتحديات التي تواجهها والإنجازات التي تحققتها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وشدد على مختلف مسارات تعزيز مشاركة المرأة في هذه المجالات. وتشاطرت نساء لهن خلفيات ومواقف متنوعة تجاربهن. وقد قمن بتسليط الضوء على الدور المحوري والتاريخي الذي أدته المرأة في المنطقة ولا تزال تؤديه في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

67 - وشكلت الندوة أيضاً منصة لعرض سلسلة الفيديو الجديدة المعنونة "القوى النسائية من أجل التغيير". وسلطت سلسلة الفيديو الضوء على مساهمة نساء المنطقة في نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، ومكنت المركز من الترويج لهذه المسألة أمام جمهور أوسع.

2 - تمكين الشباب من المشاركة في قضايا نزع السلاح

68 - يسهم الشباب إسهاماً كبيراً وإيجابياً في تعزيز وتحقيق السلام والأمن المستدامين في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. كما إن شباب المنطقة لهم دور رئيسي في معالجة حقيقة أن المنطقة تشهد أعلى معدلات جرائم القتل بالأسلحة النارية في العالم. ويمكن للشباب، بل ينبغي لهم أن يضطلعوا بدور حيوي في إنكاء الوعي وتحديد نهج جديدة للحد من العنف المسلح في مجتمعاتهم المحلية.

69 - وإدراكاً منه لأهمية إشراك شباب دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، واحتفالاً بالذكرى السنوية الثانية لقرار الجمعية العامة 64/74 بشأن الشباب ونزع السلاح وعدم الانتشار، نظم المركز مناقشة مائدة مستديرة في كانون الأول/ديسمبر 2021 حول موضوع "القوى الشبابية من أجل التغيير: منع العنف المسلح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". وأتاح ذلك الحدث الافتراضي حيزاً لتبادل الآراء والحوار مع الشباب، وتضمن عروضاً عن المبادرات التي يقودها الشباب في الأرجنتين، والبرازيل، وبيرو، والسلفادور، وكولومبيا، وهندوراس، والتي تسعى إلى مكافحة انتشار الأسلحة وإساءة استخدامها. وعلى هامش هذا اللقاء الإقليمي، أطلق المركز مجموعته على موقع لينكد إن، المسماة "القوى الشبابية من أجل التغيير لتحقيق السلام ونزع السلاح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، والتي تهدف إلى إيجاد حيز يتواصل فيه شباب المنطقة.

70 - وواصل المركز دعمه للمبادرات والمناسبات التي تشجع على نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتحقيق السلام والأمن في صفوف الشباب، مثل مبادرة Youth4Disarmament التي يشرف عليها مكتب شؤون نزع السلاح، والفعاليات التي تشترك في تنظيمها شبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة مع التحالف العالمي المعني بالشباب والسلام والأمن.

71 - ويعتزم المركز أن يواصل التشجيع على تبادل الآراء والحوار لإلهام الأجيال الصاعدة للمشاركة في مجال نزع السلاح.

رابعاً - التوظيف والتمويل والإدارة

ألف - المسائل المالية

72 - وفقاً لقرار الجمعية العامة 60/41 ياء، أنشئ المركز الإقليمي على أساس الموارد المتاحة والتبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء والمنظمات المهمة لأنشطته الأساسية والبرنامجية. وفي عام 2021، تلقى الصندوق الاستئماني للمركز مساهمات طوعية بقيمة 856 853 2 دولار. ويعرب الأمين العام عن تقديره لحكومة بيرو لما قدمته من دعم بصفتها بلداً مضيفاً للمركز الإقليمي. ويعرب الأمين العام عن امتنانه للجهات المانحة للمركز، ولحكومات ألمانيا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على دعمها المالي للأنشطة المتصلة بخريطة الطريق للأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي. وبالمثل، يشكر الأمين العام حكومتي السويد وكندا على ما تقدمانه من دعم للأنشطة المتعلقة بالمرأة والشباب ونزع السلاح. ويعرب الأمين العام أيضاً عن امتنانه لحكومة إسبانيا على مساهمتها الطوعية، التي مكنت المركز من تنفيذ الأنشطة المتصلة بركيزة "نزع السلاح لإنقاذ البشرية" في خطة الأمين العام لنزع السلاح. وبفضل تلك التبرعات، إلى جانب التبرعات المقدمة من الاتحاد الأوروبي عن طريق فرع الأسلحة التقليدية التابع لمكتب شؤون نزع السلاح، استطاع المركز مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في المنطقة، بناء على طلبها طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

73 - وبود الأمين العام أن يعرب أيضاً عن امتنانه لبيرما وبيرما وغيانا والمكسيك على ما قدمته من مساهمات مالية. كما يواصل تشجيع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تقديم تبرعات مالية وعينية، مما يشكل دلالة واضحة على القيمة التي توليها الدول الأعضاء لخبرة المركز الإقليمي وما يقدمه من مساعدة تقنية.

74 - وقدم المركز الدعم في تنفيذ أنشطة في إطار مشروع جامايكا المشترك التابع لكيان إنقاذ الأرواح (Salient)، بتمويل من البرنامج العالمي لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة والأمن من أجل السلام والتنمية المستدامين.

75 - وبود الأمين العام أن يشكر جميع الدول والشركاء على ما قدموه للمركز من تبرعات سخية ودعم، ويشجعهم على مواصلة تقديم الدعم لضمان أن يظل المركز قادراً على تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء في المنطقة، بناءً على طلبها، تنفيذاً لولايته. وترد في مرفق هذا التقرير معلومات عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز في عام 2021.

باء - التوظيف والإدارة

76 - تمول الميزانية العادية للأمم المتحدة الوظائف التالية: وظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون السياسية/مدير المركز (ف-5)، ووظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-3)، ووظيفة واحدة لموظف من فئة الخدمات العامة (خ-7، الرتبة المحلية). وتمول تكاليف موظفي المشاريع من التبرعات.

خامسا - خاتمة

77 - اضطلع المركز بأكثر من 88 نشاطاً فنياً لدعم الدول في تنفيذها لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعبق، ومعاهدة تجارة الأسلحة، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وقرار الجمعية العامة 69/65، من بين صكوك أخرى. وركز أكثر من نصف أنشطة المركز على دعم تنفيذ أول خريطة طريق دون إقليمية بشأن الأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي.

78 - وقدم المركز المساعدة التقنية والقانونية إلى دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعمل على بناء القدرات في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وإدارة السلامة المادية والأمن للمخزونات التي تحتفظ بها الحكومات لمنع تحويل مسارات الأسلحة والذخيرة إلى الأسواق غير المشروعة. وقدم المركز الدعم في تعزيز التحقيقات المتعلقة بالأسلحة النارية في إطار استراتيجيات منع الجريمة، بما في ذلك تعزيز قدرات الكشف عن الأسلحة عند نقاط الدخول والخروج لتيسير اعتراض الأسلحة غير المشروعة ومصادرتها. ولا يزال القضاء على العنف المسلح وإنهاء الوعي بالأسلحة النارية في المدارس يحظى باهتمام كبير في المنطقة. ويواصل المركز أيضاً دعم الدول في جهودها الرامية إلى حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية وإلى تنفيذ الصكوك المتعددة الأطراف الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وختاماً، يواصل المركز العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين ومع المجتمع المدني للاضطلاع بولاياته. كما إنه يعمل على تمكين المرأة والشباب من أداء دور نشط في مجال نزع السلاح.

79 - ويكرر الأمين العام تأكيد دعوته الدول الأعضاء والشركاء الآخرين القادرين، أن يزودوا المركز بالدعم المالي والعيني اللازم لتمكينه من مواصلة الاضطلاع بولاياته بفعالية ومن تلبية احتياجات الدول الأعضاء في المنطقة، بما يشمل التبرعات المالية المباشرة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويشجع الأمين العام الدول أيضاً على مواصلة الاستفادة الكاملة من خبرات المركز وتجاربه في جهودها المشتركة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن وتنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة.

المرفق

حالة الصندوق الاستثماري لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2021

(بدولارات الولايات المتحدة)

3 279 540	الفائض المتراكم في 1 كانون الثاني/يناير 2021
	الإيرادات
2 853 856	التبرعات ^(أ)
0	التحويلات والمخصصات الأخرى
0	الإيرادات الأخرى
5 140	إيرادات الاستثمار
2 858 996	مجموع الإيرادات
	مخصصاً منها: المصروفات والمبالغ المردودة
1 454 510	مصروفات التشغيل
3 576	المبالغ المردودة ^(ب)
1 450 934	مجموع المصروفات والمبالغ المردودة
1 408 062	الفائض/العجز للسنة
4 687 602	الفائض/العجز المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(أ) تشمل التبرعات النقدية المقدمة من ألمانيا، 224 066 دولار؛ وكندا، 1 634 842 دولار؛ وغيانا، 4 201 دولار؛ والمكسيك، 10 000 دولار؛ وبنما، 4 400 دولار؛ وبيرو، 11 633 دولار؛ والسويد، 53 724 دولار؛ وإسبانيا، 33 784 دولار؛ والولايات المتحدة الأمريكية، 750 000 دولار؛ والمملكة المتحدة، 127 206 دولار.

(ب) تتألف من المبالغ المردودة إلى أستراليا، 4 186 دولار؛ وكندا، 5 902 دولار؛ والسويد 3 350 دولار؛ والولايات المتحدة الأمريكية، 9 052 دولار؛ ومعاهدة تجارة الأسلحة، 3 842 دولار.